

التحضر ومشكلة الإسكان في مدينة الحلة:

دراسة تحليلية باستخدام نظم المعلومات الجغرافية

أ.م.د صفاء عبد الكريم احمد
م.قيس مجيد علوش
كلية التربية للعلوم الانسانية – جامعة بابل

التحضر ومشاكل الإسكان في مدينة الحلة: دراسة تحليلية بواسطة نظم المعلومات الجغرافية

الكلمات الدالة:

الخلاصة، التحضر و إجهام المدن العراقية، مشاكل التحضر، مدينة الحلة، النمو العمراني الحضري، مشكلة الإسكان، نظم المعلومات الجغرافية والإسكان،

الخلاصة:

أن عمليات التحضر والنمو الحضري العمراني قد ازدادت بشكل واضح وسريع في دول العالم ففي منتصف سنوات ٢٠٠٩ بلغ عدد الذين يعيشون في مناطق حضرية من العالم هو (٣,٤٢٠) بليون نسمة في حين بلغ عدد الذين يعيشون في مناطق الأرياف ولنفس السنة هو (٣,٤١) بليون نسمة علما إن ٧٥٪ من سكان الدول المتقدمة يعيشون في مناطق حضرية بينما بلغ عدد الذين يعيشون في مناطق حضرية في دول العالم النامي هو (٤٥٪) وهذا وقد كان عدد السكان الحضر في الدول المتقدمة لعام ١٩٥٠ هو (٠,٤٣ من البليون) أصبحوا عام ٢٠٠٩ بحوالي (٠,٩٢ من البليون) أي معدل نسبة التغير السنوي مابين ١٩٥٠-٢٠٠٩ هو (٠,٨٢٪) بينما كان عدد السكان الحضر في الدول النامية لعام ١٩٥٠ هو (٠,٣٠ من البليون) نسمة أصبحوا عام ٢٠٠٩ بحوالي (٢,٥٠ بليون) أي أن معدل نسبة التغير السنوي مابين ١٩٥٠-٢٠٠٩ هو (٢,١٥٪) (١)، إن نسب الزيادة الطبيعية natural increase في المناطق الحضرية والهجرة من الريف إلى المدن تشكل انفجار explosion للسكان الحضر في الدول النامية، أي أن نسبة الزيادة بالنسبة للعالم تشكل الثلثين وتؤدي إلى مشاكل عديدة تصاحب النمو السريع للسكان الحضر في العالم النامي ومنها مثلا العجز في سوق الإسكان marked housing shortages، زيادة في أعداد المتجاوزين squatters البطالة unemployment وما تحت البطالة underemployment، انتشار الفقر widespread poverty، مخاطر الأمراض الدائمة persistent disease hazards، الازدحام المروري traffic congestion، التلوث البيئي والسخا، وفي العراق وفي مدينة الحلة بشكل خاص تعرضت المدينة خلال حقبة الحروب المستمرة والتغيرات السياسية إلى أن استقبلت المدينة مهاجرين بما يفوق استيعابها وطاقتها أن اتسعت حدودها العمرانية خارج نطاق التصاميم الأساسية المعدة لها لفترة خمسة وعشرين سنة قد اختزل لسنوات قليلة وماتعانية المدينة يظهر ذلك من عجز في الوحدات السكنية ونقص في الخدمات والتسهيلات وانعدام الطرق وعدم كفاءة شبكة النقل ومشاكل صحية وبيئية .

التحضر وتوزيع أحجام المدن العراقية:

تبرز ظاهرة التحضر السريع في العراق إلى التغير الكبير الذي طرأ على طريقة توزيع السكان وما اتبع ذلك من نتائج هامة اقتصادية واجتماعية وديموغرافية فلقد ازداد السكان الحضر من (٢,٤) مليون نسمة عام

١٩٥٧ الى (٧,٦) مليون عام ١٩٧٧ الى (٢٣) مليون عام ٢٠٠٥ الى (٢٢) مليون عام ٢٠٠٦ الى (٢١) مليون عام ٢٠٠٧ الى (٢٣) مليون عام ٢٠٠٩ (٢), أن هذا يعني أن النسبة المئوية للسكان الحضر الذين يعيشون في المدن تشكل النسب التالية من عام ٢٠٠٥-٢٠٠٩ على التوالي (٢٨,٢٧,٢٥,٢٧)%, وبشكل عام فإن توزيع السكان في المناطق الحضرية من العراق لسنة ٢٠١٠ شكل (٤,٦٦%) بينما توزيع السكان في المناطق الريفية لسنة ٢٠١٠ شكل (٣٣,%) مما يعني أن معدل النمو السنوي للسكان الحضر هو (١,٦٨%) ما بين ٢٠٠٥-٢٠١٠ وان معدل النمو السنوي للسكان الريف هو (٤,٢%) ما بين ٢٠٠٥-٢٠١٠ هذا وان نسبة التغير السنوي للسكان الحضر ما بين ٢٠٠٥-٢٠١٠ هو (-٢٨,%) بينما نسبة التغير السنوي للسكان الريف ولنفس الفترة هو (٤٣,%) (٣)

أن النمو السريع للسكان الحضر قد رافقه تركيز في عدد محدد من المدن وخصوصا بغداد العاصمة نجد أن بغداد تشكل ٣٨% من مجموع السكان الحضر في العراق لسنة ٢٠٠٥ تليها البصرة, الموصل, كركوك في المركز الثاني بعد بغداد من حيث ارتفاع السكان الحضر وهذا يعني أن أكثر من نصف السكان الحضر يتمركزون في أربع مراكز حضرية من مجموع ٤٨ مركز حضري في البلاد, وبكلمة أخرى إن ٣٠% من السكان الحضر يستقرون في ١٤ عاصمة إقليمية (مراكز المحافظات) بينما يتوزع ٣٥% من السكان الحضر ما بين ٢٣٠ مركز حضري ونلاحظ انه على مستوى التجمعات الحضرية الرئيسية في إقليم الفرات الأوسط فإن مدينة الحلة تأتي بالمرتبة الثانية بعد مدينة النجف فان النسبة المئوية لسكان المدينة إلى سكان المحافظة قد ارتفع من (١٤%) عام ١٩٤٧ الى (٢١,٧%) عام ١٩٩٧ الى (٣٦%) عام ٢٠٠٨ علما أن معدل النمو السنوي كون

(٤,٢%) عام

١٩٤٧ الى (٣,٠٧) عام ١٩٧٧ الى (١,٦٨%) عام ١٩٨٧ الى (٣,٨٠%) عام ٢٠٠٨ (٤) لاحظ الجدول الآتي والخرائط الآتية:

السنوات	معدل النمو السنوي
١٩٧٠-١٩٨٠	٥,٥%
١٩٨٠-١٩٨٥	٤,٥%
١٩٨٥-١٩٩٠	٤,٢%
١٩٩٠-١٩٩٥	٤%
١٩٩٥-٢٠٠٠	٣,٨%
٢٠٠٠-٢٠٠٨	٣,٨%

مشاكل التحضر:

إن نمط توزيع أحجام المدن تبرز فيه مشكلة المدن المهيمنة وهي تخالف بذلك قاعدة زيبف (الرتبة - الحجم) والتي تفيد بان اكبر مدينة تميل إلى كونها ضعف حجم المدينة الثانية وثلاثة إضعاف المدينة الثالثة وهكذا, وعليه نلاحظ الهوة الواسعة بين المدينة الأولى والثانية من بقية المراكز الحضرية الأخرى وفي العراق هناك أربع مراكز حضرية متميزة في حجوم سكانها المرتبة الأولى بغداد والمرتبة الثانية البصرة, الموصل, كركوك, المرتبة الثالثة معظمها عواصم إقليمية والرابعة مدن صغيرة, ومن هنا نلاحظ أن نصف السكان الحضر يتمركزون في المجموعة الأولى والثانية وهذا عائد بشكل رئيسي إلى الهجرة من بقية المناطق (عدا بغداد, البصرة, الموصل, كركوك) واغلب الهجرة بشكل رئيسي نحو بغداد, اما اسباب الجذب فتعود إلى ما تتوفر في هذه المراكز الرئيسية من فرص عمل وخدمات صحية وتعليمية وأماكن تسلية الخ ولكن الامر هنا يبدو منطقيا في ظل ظروف ثابتة ومتغيرات معروفة ولأن التحضر ظاهرة عالمية تكمن وراءها أسباب واضحة ولكن أحيانا تتدخل عوامل أخرى لا تمت بصلة للعمليات المسببة للتحضر حيث إن الحروب ومواقع المدن القريبة من الجبهات العسكرية وعوامل سياسية وتصادم مذهبي وطائفي وتهجير إضافة إلى تدهور منظم وموجه في القطاع الزراعي الريفي حيث مثلا تدهور انتاجية التربة

والملوحة وشحه المياه وارتفاع أسعار المواد التي لها علاقة بإنتاجية الدوم مثل أسعار البذور والأسمدة والمخصبات والوقود والأيدي العاملة وقلة الاهتمام بالسياسات الزراعية الخ تساهم في دفع وتسريع عملية الهجرة من الأرياف إلى المدن وهو ما حصل في العراق ومنها الحلة لمجل العوامل التي طرحت اعلاة وفي محافظة بابل يبدو ان عدد المراكز الحضرية في المحافظة قد بلغ عام ١٩٧٧ هو (١٤) مركز حضري وعام ١٩٨٧ بلغ (١٨) مركزا حضريا والى (١٣) مركز حضري عام ١٩٩٧ ومن المعلوم ان التغير في تبعية المراكز الحضرية يخلق نوعا من التفاعل الوظيفي بين المدينة إلام وبين المراكز الحضرية الأخرى المضافة قد ينتهي إلى الهجرة إلى المدينة إلام كما يؤثر التغير الإداري على رتب المدن Rank والإقليم الذي يضمها وحسب قاعدة (زيبف) التي تربط العلاقة مابين حجم المدينة (عدد سكانها) ورتبة المدينة ويؤثر كذلك التغير الإداري على نسبة سكان المدن إلى سكان المحافظة والإقليم، والخالصة أن نمو السكان الحضر كان على حساب سكان الأرياف وقد كان نمو السكان الحضري يتركز بشكل رئيسي في بضع مراكز في البلاد خصوصا بغداد، البصرة، كركوك، الموصل ولذا فأن من المتوقع انه مع عمليات التحضر والنمو العمراني الحضري قد خلق مشاكل مشتركة في الضغط على مستوى توفيراً لسكن، الخدمات، مشاكل النقل، مشاكل بيئية. (٨). الخ وهنا سوف نتطرق إلى ظاهرة التمرکز الحضري في بعض العواصم الإقليمية كالحلة مثلا مركز محافظة بابل ومدي تعرضها لمشاكل عديدة ناجمة عن النمو العمراني الحضري العشوائي والذي خلق جملة من المشاكل ومن أبرزها والتي سيتناولها البحث مشكلة الإسكان.

مدينة الحلة:

: مدينة تقع وسط العراق، تمتد على شط الحلة وهو الفرع الذي يأخذ مياهه من الضفة الشرقية لنهر الفرات وهي تقع أيضا على الطريق المتجه نحو بغداد، والمدينة وجدت في القرن العاشر الميلادي وقد عرفت بالجامعين (مسجدين كما يعتقد) ويقعان في الجانب الشرقي من نهر الفرات حينها، وفي القرن الثاني عشر الميلادي وجدت في الجانب الغربي من نهر الفرات مدينة مقابل الأولى تدعى الحلة يعتقد أنها بنيت في عام ١١٠٢م بناها صدقة بن مزيد، والمدينة تعتبر سابقا الطريق الذي يسلكه الحجاج مابين بغداد والكوفة ونحو مكة المكرمة، وهي مدينة مهمة في العراق وتعتبر حاليا من المراكز الحضرية الكبيرة والرئيسية وتقع على جانبي شط الحلة وهذا الموقع يتقاطع عنده خط الطول ٤٤،٢٦ شرقا مع دائرة عرض (٣٢،٢٩) شمالا والموقع يتوسط عددا من التجمعات الحضرية الصغيرة مثل الهاشمية، المسيب، المحاويل، الإسكندرية، المدحتية، القاسم، الكفل، أبو غرق والحصوة، وترتبط معها بشبكة طرق موصلات كفوءه، وتعد الحلة المركز الإداري لمحافظة بابل والفرات الأوسط الذي يشمل محافظات بابل، القادسية، النجف، كربلاء، تقع محافظة بابل التي تمثل إقليم المدينة وسط العراق وتحدها محافظات بغداد، الانبار، واسط، كربلاء، النجف، القادسية، وتبعد مسافة ١٠٠ كم عن مدينة بغداد، ٤٥ كم عن مدينة كربلاء، و ٦٥ كم عن النجف، ٨٥ كم عن الديوانية. (٩)

الحلة مابين ١٩١٣-٢٠٠٩

يعرف التوسع العمراني للمدينة بأنه امتداد عمران المدينة أي امتداد الهيكل العمراني خارج الحدود المرسومة، ويمكن التعرف على تطور عمران المدينة من خلال التغير في مساحة الجزء المشيد من المدينة بين فترتين، بين المساحة الحالية وما كانت عليه وتكون درجة هذا التوسع مرتبطة بالتطور الاجتماعي والاقتصادي للبلد حيث حالات الركود وعدم الاستقرار تكون سببا في توقف نمو المدينة وتوسعها، والعكس صحيح، وبعد قيام الحرب العالمية الأولى سعى الانجليز للاستيلاء على العراق والاستفادة منه بنواحي متعددة (سياسيا، اقتصاديا، جغرافيا) فأهتم الانجليز بقيام بعض المشاريع المتعلقة بمصالحهم ونالت الحلة نصيبها من هذه المشاريع والمتعلقة بالنقل، فقد انشأ خطا للسكك الحديدية يربط بغداد بالبصرة مارا بالحلة، ونشوء السكة دفع السكان إلى إقامة عدد من الدور في موقع

المحطة واتسعت لتكون منطقة سكنية عرفت بالسكة,ومن نافلة القول إن بداية عملية التنظيم الداخلي للمدينة ونمو الوظيفة الصناعية حدث في فترة الاحتلال البريطاني ,فقد أنشأت معامل الطحين والتلج والتي تركزت في الجانب الكبير منها,وبعض الاخرى,الجانب الصغير,وقد تم توسيع السوق الرئيسي في وسط المدينة ,وفتحت شوارع أخرى ,وتوسعت الشوارع القديمة وأقيم جسرا ثابتا بدل جسر القوارب وانشأ جسر اخرشمالى المدينة ,وبني سوق للجزارين وأنشأت بعض المراكز للخدمات التعليمية والترفيهية ومراكز للخدمات الإدارية الجديدة ,ولم تشهد المدينة تغييرا كبيرا في تنظيمها الداخلي خارج حدودها القديمة خلال الفترة ١٩٣٣-١٩٥٢ حيث حدث توسع في القسم الشمالي من الطرف الغربي للجانب الكبير والى جنوبه تل الرماد الذي حول إلى حديقة عامة وبجواره بني مستشفى الحلة الكبير (الجمهوري)وتوسعت محلة الجامعين نحو الجنوب الغربي قليلا بإنشاء بعض الدور فيها (محلة الجديدة) وذلك عام ١٩٣٩, كما أنشأت بعض المشاريع الخدمية كالماء والكهرباء وبعض المباني الحكومية ,وامتد عمران المدينة غربا مع فتح شارع أبي الفضائل عام ١٩٣٧ حيث أنشأت على جانبية المباني السكنية.

وبقيت المدينة القديمة بمحلاتها التسعة حتى عام ١٩٥٢ تستوعب الزيادة الحاصلة في عدد السكان ألا انه بعد هذا العام شهدت المدينة تطورا في بعض الجوانب العمرانية وتغيرا في النواحي الاقتصادية والاجتماعية كان سببها ارتفاع إيرادات النفط وإنشاء مجلس الأعمار المصرف العقاري ففي عام ١٩٥٥ أقيمت محلة سكنية جنوب المدينة هي محلة الماشطة , وكان التوسع في المدينة على حساب الأراضي الزراعية المحيطة بها فقد قامت الحكومة ببناء بعض الدور في الطرف الشمالي من الجانب الصغير حي بابل ,وكذلك الخسروية عام ١٩٥٧ كما أنشأت مستشفى مرجان الأمراض الصدرية ,إما في الجانب الكبير فقد توسعت المنطقة السكنية إلى غرب محلة الجامعين وحدائق الجبل, كما تم إنشاء عدد من الدور السكنية في محلة القاضية الجديدة " ,وأصبحت مساحة المدينة في عام ١٩٥٩ حوالي ٢٥٠ هكتار, ولم تكن هناك معايير في اختيار مواقع المحلات هذه سوى نتيجة إفراد ملاكي الأراضي لأراضيهم وبيعها نتيجة الطلب على السكن ,وخلال هذه الفترة نمت الوظيفة الصناعية نمو مستمرا فأدخلت معامل الحدادة والطحين الفنية وبعض معامل النسيج الميكانيكية الصغيرة وكانت لمساهمة المصرف الصناعي في هذا النمو اثر بين ,ونستطيع إن نقول إن لمجلس الاعماروانشاء المصرف العقاري والمصرف الصناعي دور مهم في إنشاء العديد من الصناعات خصوصا التي يتطلب وجودها مساحة واسعة إن تواجدها خارج حدود المدينة القديمة وبالتالي الجذب للكثير من السكان وبالتالي بؤر الاستيطان السكان وزيادة الطلب في السوق السكني على الأراضي وهذا يعني توسع المدينة ناهيك عن التحسن في الخدمات والصحة والوضع المعاشي والرغبة في ترك المنطقة القديمة لعجزها في تقديم الظروف المعيشية الجيدة للسكان ,خاصة في دخول السيارة وبقية الخدمات الأخرى,وخلال الفترة ١٩٥٩-١٩٧١ حدث توسعا عمرانيا للمدينة في الجانب الغربي اكثرمن الجانب الشرقي ,فظهرت مدينة الثورة على طريق كربلاء عام ١٩٦١ وبني حي الحكام والبلدية وحي الطيارة,ثم ظهرت أحياء أخرى مثل حي نادرالاولي في الستينات وتبعة حي نادر الثانية ثم الثالثة في السبعينات ثم حي عمال معمل النسيج ودور مهندسي معمل النسيج ,وفي نهاية الخمسينات وبداية الستينات بنيت مساكن لذوي الطبقة الفقيرة فيما يعرف بالإسكان وهي جزء من مشاريع مجلس الاعماروكانت عملية بناء المساكن هنا تمت وفق معايير سكنية حديثة قامت بها مؤسسة دوكسيادس ,واختير الموقع بشكل يسهل عملية الوصول إلى مركز المدينة وكان الحي السكني يشمل عدة محلات

سكنية يحيطها شارع حلقي رئيسي تتفرع منه شوارع داخلية رئيسية ومنها شوارع اصغر اتساعا حتى ينتهي بشوارع مغلقة cal-de-sac, وتتواجد في المحلة مدرسة ابتدائية ومدرسة ثانوية واحدة وجامع ومركز صحي وخدمات أخرى مع تواجد المنطقة الخضراء والترفيهية لسكان الحي، وإلى الجانب الآخر من طريق الحلة- النجف ظهرت إحياء في فترة الستينات والسبعينات تتمثل بحي الزهراء وحي الشاوي وظهور حي الكوكا كولا جنوبي الجامعين القديمة والممتد على طول الطريق الذي يفصل هذا الحي عن الجديدة، كذلك ظهر حي المرتضى المقابل لحي الإسكان وظهور حي جمعية المعلمين في الستينات وقبلها حي مصطفى راغب، وفي السبعينات ظهرت إحياء أخرى مثل حي الإصلاح الزراعي وحي الكرامة المحاريين والإمام علي، إما في الجانب الصغير فقد ظهرت إحياء في الخمسينات والستينات مثل حي الثيلة وحي البكرلي الذي توسع في السبعينات، وإلى جانب هذه التوسعات العمرانية السكنية هناك بالتأكيد توسعات في انتشار الصناعات امتداد الطرق الرئيسية وانتشار الاستعمالات التجارية والخدمية وكل هذه تزيد من الضغط والمنافسة مع الاستعمال السكني وبالتالي دفعه إلى التراجع والبحث عن مناطق أخرى علما إن لتطور الخدمات الصحية وتحسن وسائل النقل وتركز الخدمات التعليمية في المركز وبقية الخدمات الأخرى مما دفع إلى المزيد من المهاجرين إلى المدينة وخصوصا الأمر تفاقم بعد الحرب العراقية الإيرانية مما أدى إلى توسع المدينة وظهور إحياء أخرى في الثمانينات والتسعينات واغلب التركيز السكني حدث في الجانب الغربي من المدينة (حي العسكريين، محزيم، الأساتذة، الأكرمين، المهندسين، وإحياء أخرى، وإن مساحة المنطقة المبنية built-up-area من المدينة" كان قد تطور من ١٠٠ هكتار وهذا قبل عام ١٩٥٠ واصبحت مابين عام ١٩٥٢-١٩٥٩ بحدود ٢٥٠ هكتار ثم ١٩٨١ ثم إلى ١٦١٠ هكتار عام ١٩٩٠ وألى عام ١٩٥٩، ١٩٠٧، ٥٩٩١ هكتار عام ٢٠٠٣ (١٢)

مشكلة الإسكان:

لقد أدى التمرکز الحضري في مدينة الحلة إلى نشوء مجموعة من المشاكل التي لم تكن موجودة أساسا، وتطور بعضها بشكل لم يسبق له مثيل، والمشاكل عديدة منها مشكلة الإسكان، مشكلة النقل، مشكلة الخدمات (صحية، تعليمية، التزود بمياه الشرب، مشكلة المجاري والصرف الصحي، مشاكل بيئية) ونظرا لسعة الموضوع سوف نبحث مشكلة الإسكان باعتبارها مشكلة أساسية حيث تلقي بثقلها على بقية المشاكل. إن العجز في توفير وحدات سكنية كافية للسكان هي مشكلة أساسية تعاني اغلب مناطق العالم النامي ومنها العراق حيث تشكل المشكلة وضعا مميزا في المناطق الحضرية الكبيرة ومنها الحلة بشكل خاص، إن مجموع الاحتياج في الوحدات السكنية في المناطق الحضرية من الحلة وصل إلى ٨٢٢٨٥ وحدة سكنية ولسنة ٢٠٠٨ وكانت أعداد الوحدات السكنية دون المعيار بلغ (١٣٧٠٨) * وحدة سكنية أي بنسبة (٣٧٪) من مجموع الوحدات السكنية في المدينة والمعيار هنا يتعلق بمساحة الفضاءات داخل المسكن مع توفر غرف المعيشة وحمام ومرافق ووسائل تهوية الخ علما إن المعايير هذه في تغير دائم لأنها تتماشى مع التطور الحضاري للمجتمع وتقدم الدولة ويظهر أن اغلب المعايير مفتقدة في اغلب مناطق المدينة وخصوصا الأحياء القديمة من المدينة إضافة إلى الأحياء التي تقع على حواف المدينة والتي اغلب سكانها من المهاجرين من مدن أخرى خلال الحرب العراقية الإيرانية وحرب الخليج الثانية أو من الذين هاجروا من الأرياف لأسباب تتعلق بسوء الوضع الاقتصادي خاصة وقت الحروب السابقة والتي أثرت على تدهور الزراعة وتدني الإنتاج لأسباب شح المياه وارتفاع أسعار البذور والمخصبات والوقود والتحاق

* استخرجت من خلال تقسيم عدد الأسر على إعداد الدور السكنية = نسبة الزحام ثم الاحتياج للدور السكنية لعام ٢٠٠٨ يكون عدد السكان مقسوما على حجم العائلة وهذه تعني الدور المفروض توفيرها وإذا حسبنا العجز الحالي (الوحدات السكنية المفروض توفيرها - ما موجود حاليا من الدور) = العجز الحالي وطبعا هنا تدخل مع العجز المساكن التي يزيد عمرها على ٤٠ سنة والناتج أي الجمع بين العجز والدور التي يزيد عمرها عن ٤٠ سنة النتيجة ما يجب توفيره خلال سنة ٢٠٠٨ وحسب الخطة مقدار ما يجب توفيره حسب الخطة الخمسية من الدور.

• • احتسب الرقم من خلال مؤشرات مديرية إحصاء محافظة بابل وشملت المساكن دون المعيار اغلب مناطق الحلة القديمة والبالغة ٤٣٠٢ مسكن أي بنسبة ٣١٪ من مجموع المساكن دون المعيار، أما بقية المساكن فقد توزعت على بقية الأحياء التي ظهرت خلال الحرب العراقية العراقية وفترات الحصار الاقتصادي في التسعينات واغلب المحلات السكنية هذه تقع عند الجهات الغربية من المدينة أي

الكثير من سكان الأرياف في الجيش حينها أو لأسباب استمرت حاليا منها تدني الوضع الاقتصادي وشحه المياه مما دفع بالكثير من الهجرة بشكل مستمر من الأرياف إلى المدن واستمرار الظاهرة لغاية الوقت الحاضر حيث أصبحت الزراعة فاقدة اهميتها كبلد مثل العراق مارس الزراعة لقرون عديدة وحاليا إنتاج المحاصيل والحبوب لا تسد الحاجة المحلية حتى اصبحت اسعارالمنتجات للمحاصيل الزراعية سعرها دون سعرالمنتج الزراعي العراقي الامر الذي دفع بالكثير من العوائل الفلاحية الى ترك مهنة الزراعة والهجرة الى المدن مثل الحلة التي تعاني مشكلة حادة في السكن ولو لاحظنا هذا لنجد ان اغلب سكن هؤلاء النازحين مساكنهم الواقعة عند حواف المدن وفي بعض احياءها لنجدها فاقدة للمعايير الدولية وأسس مستوطنات السكن

نظم المعلومات وخصائص السكن : gis & housing characteristic

في البداية يجب أن نقول إن مهمة نظم المعلومات هو تحسين قابلية مستخدمة على اتخاذ القرارات فيما يخص البحث والتخطيط والإدارة, ويتضمن النظام سلسلة من الخطوات تبدأ بالمراقبة وجمع البيانات ثم تحليلها وتنتهي باستخدامها لاتخاذ قرارنا ,وبهذا السياق يمكن اعتبار النظام كنظام ثانوي كبير ضمن نظام المعلومات الرئيسي , أن الفرق بين نظم المعلومات الجغرافية وأية منظومة أخرى يكمن في أن بيانات المنظومة الجغرافية ذات طبيعة مساحية أو فراغية وان أي إدخال للبيانات يرافقه إسناد جغرافي للبيانات مرتبطة بإحداثيات مواقع معينة على سطح الأرض بحيث يمكن استدعاء البيانات لاحقا ورسم خارطة عن هذه البيانات تقوم به الحاسبة بموجب برامج معدة حسب الغرض ويمكن بالإمكان تعريف GIS بأنه نظام إدخال البيانات المؤشرة فراغيا و تخزينها وتمثيلها واستعادتها بصورة كفوءة ويوجد صنفان متميزان من هذه النظم :يستخدم الصنف الأول بيانات أساسها خرائطي -base map خاصة بهئية متجهاتvector حيث يجد تطبيقاته في الجغرافية والهندسة وغيرها وصنف ثاني يستخدم بيانات أساسها المرئيات image-base خاصة بهئية شبكة raster وكانت مراحل العمل في gis تتضمنت مرحلة التخطيط ثم إدخال البيانات للحاسبة ثم مرحلة إدخال توصيف الظاهرات وربط البيانات وإعدادها للتحليل مع مرحلة تحليل ومعالجة البيانات ومرحلة العرض المرئي للنتائج ثم المرحلة الأخيرة الإخراج النهائي ,وكما أسلفنا سابقا إن تكوين قاعدة بيانات database لها صلة قوية مع gis فتخزين البيانات الجغرافية والتحليلات الجغرافية وتخزين النتائج في نظم المعلومات تتم من خلال قواعد البيانات (الجدول Attributes) التي يحتويها نظام المعلومات بل إن البيانات التي يتم عرضها في شكل خرائط وإشكال بيانية ترسم اعتمادا على البيانات والمعلومات الجغرافية المخزنة في قواعد البيانات المتضمنة في نظم المعلومات الجغرافية علما إن قاعدة البيانات تعتبر بنك معلومات تتم بواسطتها تجميع المادة العلمية وتخزينها الكترونيا ثم تحليلها ومعالجتها بواسطة برامج تطبيقية للحصول على نتيجة نهائية وغالبا ماتكون النتيجة على هيئة رسم بياني أو جداول أو تقارير علمية وقد يمكن القول بعبارة إن قواعد اللينات هي تجميع لكمية كبيرة من المعلومات بغرض البحث فيها وتحليلها واعادة عرضها بطريقة أو أكثر كي تسهل عملية الاستفادة منها.(١٣)

وكانت عملية جمع البيانات في دراستنا تطلبت خارطة بمقياس معين توضع عليه حدود المحلات السكنية حسب التقسيمات التي وضعتها بلدية الحلة • مع بيانات شملت مساحة المحلة السكنية الصافية والإجمالية وعدد سكان

• يتحفظ الباحثان حول تقسيم المحلات السكنية في مدينة الحلة حيث يشوب التشوه والضبابية بين مفهوم وحدة الجيرة Neighborhood وبين مفهوم الحي السكني حيث لم تكن هناك معايير واضحة وكما معروف عالميا الفرق بين المحلة السكنية والحي السكني من حيث المساحة وعدد السكان والخدمات فأحيانا محلة سكنية صغيرة يطلق عليها حي سكني في حين هناك مساحات كبيرة بعشرة أضعاف تلك الصغيرة يطلق عليها حي وهناك تجد علامات مثبتة من قبل بلدية الحلة وحدة التخطيط العمراني في منطقة قديمة من الحلة على محلة صغيرة اسم حي وفي مكان اخر اسم محلة .

المحلة السكنية وعدد مساكن المحلة وعدد الأسر في كل محلة وعدد الأفراد في كل محلة سكنية والكثافة السكنية لكل محلة \هكتار والكثافة السكانية شخص \هكتار •

مخرجات نظم المعلومات الجغرافية من الخرائط وتحليلها: output gis maps

من ملاحظة خارطة الكثافات السكانية والسكنية وبقيّة الخرائط (١٤) نلاحظ أن الكثافات السكانية العالية تتركز في المناطق التي تمثل مركز المدينة والتي أغلبها هي مناطق نواة core نشوء الحلة وهي تمثل المحلات القديمة مثل الكلج، كريطية، الوردية، الجامعين، الجبويين، الكراد، التيس، المهديّة، جبران وتتراوح الكثافة السكانية فيها ما بين ٩١٩ فرد\هكتار إلى ٣٥٦ فرد\هكتار وفي حين يتراوح أعداد الأفراد/وحدة سكنية وإعداد الأسر\هكتار في هذه المنطقة على التوالي من ٧-١٢ فرد وما بين ١-٣ أسر لكل مسكن، وفي حين تتوزع الكثافات السكانية خارج هذه المنطقة بالتدرج إلى داخلية المدينة وإلى خارجية المدينة ولكن هناك جيوب لارتفاع الكثافات في داخلية المدينة مثل حي الأبراهيمية، مصطفى راغب لتصل على التوالي ٤٧٢ فرد\هكتار، ٣٣٣ فرد\هكتار، في حين تكون هناك مناطق عالية الكثافة في خارجية المدينة مثل حي نادر الثالثة، حي الجزائر، حي البكر لي، المهندسين، حي الطيارة، حي الشهداء بالويسية، حي نواب الضباط بالويسية، حي ١٧ تموز، حي الحكام، أما الأسباب التي دعت إلى عدم اتخاذ الكثافات شكلها المتدرج من المركز نحو الخارج فيعود لمجمل متغيرات حصلت في المدينة منها مثلاً أن توزيع القطع السكنية لم يتم من جانب واحد مثل من قبل الجمعيات التعاونية أو الاسكانية فقط وإنما من قبل ملاكي الأراضي الذين ساهموا في سوق السكن من خلال العرض السكني الذي تمثل بأراضي بموقع جيد وبأسعار عالية حظيت من قبل الطبقات الميسورة وهي قطع أغلبها قريب من مركز المدينة في حين هناك أراضي التي هي بمسافة عن المدينة بيعت بأسعار رخيصة لاسيما للطبقات الفقيرة مثل حي نادر الثالثة والبكرلي والجزائر، أما ارتفاع الكثافة في الإحياء التي تقع عند خارجية المدينة مثل المهندسين والأكرمين والشهداء والضباط الخ فهي تعود إلى أن هذه المناطق كانت أراضيها قد وزعت ولكن بأسعار رخيصة وأغلب من حصل عليها قد باعها وانتقل إلى منطقة أخرى لقلة الخدمات فيها، في حين سكن هذه المناطق من ذوي الطبقات الفقيرة أو التي هاجرت من مدن أخرى خلال الحرب العراقية الإيرانية والحروب الأخرى ناهيك عن الظروف الاقتصادية والحصار الاقتصادي حينها قد جعل تجمعات سكنية كبيرة في هذه المناطق ولاسيما أغلبهم من السكان الريفيون الذين هجروا أراضيهم إلى المدن لسوء وضع الأرض الخ ويمكن ملاحظة أن أغلب المناطق التي فيها كثافات سكنية عالية سواء في المركز أو خارجه تعاني من مشاكل قلة الخدمات أو انعدامها لاسيما الماء الصالح للشرب والمجاري والكهرباء وخدمات البنية التحتية الأخرى وخدمات التعليم والصحة الخ الأمر الذي شجع الكثير إلى ترك وبيع دورهم والشراء في مناطق قريبة من مركز المدينة لتوفر الخدمات ومنها النقل.

ومما يلاحظ إن أغلبية المناطق القديمة من المدينة تتميز بمساحة سكن صغيرة ما بين ٥٠ متر-١٠٠ متر مع صغر الفضاءات وانعدام المطابخ النظامية وتدني المتطلبات الصحية للمرافق الصحية وازدحام السكن بكثرة عدد افرادة مع تواجد أكثر من عائلة في كل وحدة سكنية وارتفاع معيار فرد\غرفة لتصل إلى أكثر من ٢-٤ فرد والمساكن نفسها من نوع المساكن المتلاصقة والمحتشدة أي من نوع المتضامن compact وهذا الاحتشاد أثر على طبيعة

• تم الحصول هذه البيانات من بلدية الحلة وهي بيانات غير منشورة وكانت قد تضمنت أعداد الأسر والمساكن والمساحة لكل محلة سكنية أي محلات الحلة الستين وهي تعود لعام ١٩٩٧ و٢٠٠٢ ثم قاما الباحثان بتجديد البيانات لغاية ٢٠٠٨.

وبيئة المنطقة السكنية في فقدانها للحدائق والمرحاضات amenities والتسلية إضافة لتعرضها للضوضاء من خلال تغير في استعمالات الأرض فيها وتحولها إلى استعمال غير سكني وتعرضها لضغوط المنطقة التجارية ومشاكل أخرى تتمثل في صعوبة تنفيذ الكثير من مشاريع المجاري والماء الصالح للشرب ومشاكل الخدمات الأخرى إن هذه المناطق تمثل طلبا كامنا potential demand على سوق العرض السكني هذا إضافة للطلب الأصلي الموجود في الحاجة إلى السكن مع طلب عمر الوحدة السكنية التي تزيد عن أربعين عام مع طلب اختعدد الأسر إي العجز السكني .

أما بقية المناطق الأخرى من المدينة فهي تمثل الأحياء الخارجية منها إي التي تكونت في الثمانيات والتسعينات من القرن الماضي وجلهم من المهاجرين وسبق أن وصف وضعهم فهذا يعني هناك طلب كامن للسكن المستقبلي مع الطلب الحالي والذي يعبر عنه من خلال أعداد الاسر في المسكن وعدد الأفراد مع منازل دون المعيار مع سكن تجاوز الخ هذا ولا ننسى إن سوق الاقتراض السكني كان قد توقف منذ فترة طويلة في دعم المواطنين لبناء وحدة سكنية علما أن امتلاك المواطن قطعة ارض لم تكن عن طريق الجمعيات التعاونية أو الجهات غير الرسمية أو الحكومة أو مؤسسات الإسكان والتي تعطل عملها في اثناء فترة الحروب والحصار الاقتصادي ولا ننسى متغيرات أخرى لها أثرها على سوق السكن تتعلق بوفرة مواد البناء واسعارها المرتفعة مع ارتفاع اجور العمل مع انحسار القطاع العام في المشاركة بدعم سوق العرض السكني housing supply من الإسراع ببناء الوحدات السكنية وطبعا الظروف التي تمر بها الدولة قد تعفيها من ذلك لان ظروف الإرهاب والاحتلال والفساد المالي والاداري عوامل ساهمت بتفاقم حدة مشكلة السكن وانعكس حتى على ايجار الوحدة السكنية في عموم البلاد

ويمكن أن نلاحظ إن الكثافات السكنية قد تأخذ تدرجا من مركز المدينة باتجاه الخارج ويمكن أن نجد اعلي الكثافات السكنية في المرتبة الأولى تتمثل في محلات الوردية، التيس، الأكراد، الطاق، جبران حيث الكثافة السكنية فيها ما بين ١٤٤-٢٢٢ وحدة سكنية\هكتار وهذه المحلات قديمة تمثل مركز المدينة ومحلاته القديمة والمساكن فيها صغيرة المساحة دون المائة متر وطرازها شرقي وهي مزودة بالسكان وتمتاز بارتفاع عددا فراد الأسرة في كل مسكن وعدد الاسر في كل مسكن وتعاني من قلة الخدمات وقدم البناء ونظام شكلها عضوي متضامن تخلو من الشوارع العريضة واغلب طرقها أزقة ضيقة ، أما المرتبة الثانية في الكثافة السكنية فهي محلات الكلج، الجامعين، الجباويين ،المهدية،حي الجزائر،حي الإبراهيمية الكثافة السكنية فيها من ٨٤-١٤٣ مسكن\هكتار وهذه المنطقة اغلب محلاتها قديمة تقع في مركز المدينة إلا أن هناك معها أحياء احدث ظهرت في الخمسينات مثل الابراهيمية والستينات مثل حي الجزائر وبالنسبة للمجموعة التي تقع في مركز المدينة فهي صفاتها تشبه صفات المرتبة الأولى من حيث التخطيط والبناء والعمران وتعاني من نفس المشاكل ولكن بالنسبة لمحلة الإبراهيمية فمساكنها اكبر وبها حدائق وهي ما بين ١٠٠-٣٠٠ متر والمنطقة مزودة وفيها منطقة صناعية ولذ فالكثير من الأسر المتواجدة تمتاز

بانخفاض مستواها الاجتماعي الاقتصادي وبارتفاع اعدد أفراد الأسرة مع ارتفاع الاسر داخل المسكن وكثير من سكان المحلة قد تركو مساكنهم ليتركوها لعوائل أخرى بعد أن طغى الاستعمال التجاري والصناعي لهذا الحي ،أما بالنسبة لحي الجزائر فهو حي نشا في نهاية الستينات من أراضي زراعية وبساتين إلى استعمال سكني وزع من قبل

ملاكين لأسر بدخل منخفض وبأسعار رخيصة مستفيدة هذه الأسر من نشوء بؤر لتنمية صناعية متمهلة بسايلو الحلة ومكبس التمور إضافة لتواجد مستشفى مرجان القريب منه مع محطة السكة الحديدية وحامية الجيش وكل هذه تشكل بؤر استقطاب للعوائل التي تعيش في الريف وهي تشكل حافز في الهجرة إلى المدينة وخصوصاً من المناطق المحيطة بها وأغلبها زراعية علماً وأننا نعرف مشاكل الزراعة وتدهور الخدمات في الريف إلى الهجرة إلى المدينة, أما المرتبة الثالثة في الكثافات السكنية فهي تشكل محلات, بورموقع بابل, سكن متفرق ضمن مدانة, الثورة, كربطبعة, الثيلة, الجديدة, محزيم, الطينية, حي الأكرمين, حي المهندسين, حمزة دلي, حي نواب الضباط ويسية, حي نواب الضباط الثانية, مجمع المخازن الكثافة السكنية في هذه المرتبة ما بين ٤١-٨٣ مسكن\هكتار ويلاحظ مايلي أن هناك محلات تدخل ضمن هذه المرتبة والمفروض أنها تقع ضمن المرتبة الأولى مثل كربطبعة, الجديدة والسبب أن هذه المحلات تعرضت إلى عملية غزو استعمال تجاري وصناعي كثيف عليها مما جعل الكثير أن يبيع مسكنه لقاء مبالغ عالية أو تحويل الاستعمال السكني إلى تجاري وصناعي, أما البقية للمحلات الأخرى فهي عملية ساهمت بها عدة متغيرات مثلاً إن حي نادر الثالثة كان أن وزعت أراضي على العوائل الفقيرة وبأسعار رخيصة حتى يطلق عليه حي البلاش وكان أن ظهر الحي في بداية الستينات وبيعت أراضي من قبل ملاكي أراضي وشغله أغلبه من العوائل النازحة من المناطق المحيطة بالمدينة من جهته وشجعت زيادة السكن فيه حينما وضع التصميم الأساسي الأول للحلة شمال هذا الحي منطقة صناعية فكانت عملية تشجيع للسكن فيه علماً إن الحي قريب من معمل النسيج وهو أكبر معمل في الفرات الأوسط يعتبر بؤرة استقطاب للكثير من السكان النازحين والعمل فيه كعمال متخذين من المناطق القريبة منه أماكن سكن لهم مع مايمكن تقديمه من خدمات يقدمها سكان المنطقة للعمال والعاملين في الحي الصناعي إضافة إلى أن عامل ساهم في ارتفاع الكثافة السكنية هو السماح للسيارات المتجهة إلى الجنوب الوقوف فيه للاستراحة وتناول الطعام مما حد بالكثير من سكان المناطق المحيطة للجوء والسكن فيه, وأما مايتعلق ببقية المحلات ضمن هذه المرتبة فكان أن زاد سكانها وخاصة في الثمانيات من القرن الماضي خاصة بعد الحرب العراقية الإيرانية والحروب الأخرى التي دفعت بالكثير من سكان المناطق الأخرى بالاتجاه صوب المدن الآمنة ومنها الحلة إضافة إلى تدهور الوضع الاقتصادي والحصار وتدني سبل العيش وتدهور الإنتاج الزراعي وغيرها من العوامل أن ساهمت بالهجرة لهذه المناطق ومن ثم ارتفاع أعداد كثافتها السكنية, ويلاحظ أن المناطق المتبقية فهي كثافتها ما بين ٣٠-٤٠ مسكن\هكتار و١٥-٢٩ مسكن\هكتار. المحلات: شبر, الحكام, الشهداء, مكروري, الأساتذة, المرتضى, الإسكان, حي معمل النسيج, نادر الثانية, محمد سليمان, نادر الثالثة, فزع ومانع, الضباط ويسية, كل هذه الأحياء عدا حي الأساتذة أحياء تقع في داخلية المدينة وأراضيها وزعت أما من قبل جمعيات حكومية على موظفي الدولة وأخرى بيعت من ملاكي الأرض وأغلبها تسكنها طبقات من ذوي الدخل المحدود والمرتفع وهم ذو حالة اجتماعية اقتصادية جيدة طبعاً عدا منطقة نادر الثالثة التي وزعت أراضيها بسعر زهيد في الستينات على فقراء أغلبهم من المشتغلين في معمل النسيج أو المنطقة الصناعية القريبة لدورهم, أما المناطق ذات الكثافات السكنية الواطئة فهي تمثل حي الخسروية, بابل, الطيارة, جمعية المعلمين, الكرامة, حي الإمام على, المحاربين, الجمهورية, الزهراء, الأمير, نادر الأولى وهي أحياء أغلبها تقع في داخلية المدينة المحيطة بالمركز عدا حي المحاربين وحي الإمام على فهي تقع في خارجية المدينة

والأحياء الأولي أحياء تعود للخمسينات والستينات وأراضيها وزعت أما عن طريق ملاكي الأرض أو الدولة واغلب سكنتها من ذوي الدخل المرتفع وذو مستوى اجتماعي واقتصادي مرتفع ومساكنهم بمساحات كبيرة أما الأحياء الاخرى فتعود مابعد الستينات وأراضيها وزعت من قبل الدولة لموظفيها وعمالها ونظرا لان اسعار مساكنها غالية أي مساكن هذا الترتيب الأخير من الكثافات السكنية مرتفعة السعر لذا لم حافظت على وضعها ولم تتعرض لغزوا الاستعمالات الأخرى إلا في بعض المناطق ومع ذلك فهي تحافظ على وضعها الديموغرافي والاجتماعي والاقتصادي ويلاحظ أن هناك ارتفاعا في الكثافة السكنية في مناطق وانخفاضها في مناطق أخرى والسبب أغلبه يعود إلى صغر مساحة المحلة السكنية أي يعني تواجد نظام محتشد للمساكن في مساحة قليلة وخصوصا في مناطق الحلة القديمة وفي حين نرى أن الكثافة السكانية لمجموع المحلات كلها مرتفع والمشكلة أن خط انحدار الكثافة لاياخذ الطابع التقليدي من المركز باتجاه الأطراف حيث أن الكثافة مثلا قد درسها الكثير من الجغرافيين لفهم طبيعتها ووجدوا أن هناك ثلاثة أنماط لإبعاد الكثافة السكانية في المدينة تبدو على شكل مخروط وهي العمودية(أي الكثافة باعتبار اللوغاريتم الطبيعي),والأفقية,والمسافة عن مركز المدينة بالتعبير الرياضي ويلاحظ انه لا يوجد ارتباط بين اتساع مساحة المدينة وبين ارتفاع كثافتها السكانية ذلك لان امتداد حدود هذه المساحات لايعني اتساع مساحة المنطقة المبنية ,وكقاعدة عامة فان الكثافة تنخفض في المدينة كلما اتجهنا من المنطقة الوسطى إلى الأطراف بعد استبعاد القلب التجاري ويتضح هذا حينما تكون الأطراف حديثة العهد بامتداد العمران إليها وفي حالة مدينة الحلة نجد العكس يحدث حيث الأطراف هي مناطق بكثافات سكنية وسكانية مرتفعة والسبب كما عزوانه للظروف التي مرت بها البلد منذ حرب الحروب مع إيران والكويت وبعدها مع المجتمع الدولي ولا ننسى انه للعوامل الاجتماعية والاقتصادية تساهم في عملية زيادة أعداد السكان وزيادة الزحام حيث أن اغلب القادمين للمدينة من الأرياف ومن مناطق أخرى تحمل نفس الخصائص ولاسيما في الرغبة بزيادة حجم الأسرة للمساهمة بإعالة العائلة حيث كثرة الأفراد تعني كثرة الحصول على مدا خيل أخرى وبالتالي مساعدة رب الأسرة ولا ننسى العامل الديني الذي يشجع على زيادة النسل ناهيك عن العوامل الاجتماعية الاخرى مثلا في الرغبة بالسكن قرب نفس العشيرة أو الطبقة والرغبة في الإنجاب ظاهرة واضحة في البلدان الإسلامية لان الدين يشجع على ذلك والرزق على الله رب العالمين الخ هنا تظهر الكثافة بشكل آخر عما نعرفه في حين تظهر في داخلية المدينة وضوح بقلة الكثافة بنوعيتها والسبب الوضع الاجتماعي والمستوي التعليمي والوضع الاقتصادي الجيد إضافة انعدام مظاهرها لقبلية ومظاهر التخلف التي جاء بها النظام السابق بعودة العشائرية الخ وانعدام مفاهيم الحضرية الأمر الذي نلاحظه في الحلة إن المدينة تعاني من تريفيف وليس تحضر وهذا مفتاح لموضوع اخر نناقش فيه مسالة التريفيف للمدن في العراق, هنا نجد أن الكثافة ونتيجة الأوضاع التي مرت بها المدينة وأي مدينة عراقية خلال الحقبة الماضية , نجد خروج عن مفاهيم الكثافة السكانية والسكنية والتي يجب علينا حل مسالة المشاكل التي تعانيها المدينة مابين الأمر الذي يتطلب سياسة لمعالجة هذه المشكلة ولانها تعني اضافة أخرى على سوق السكن ضمن قلة العرض السكني وزيادة الطلب السكني وبمعنى إن هذه المناطق ذات الكثافات السكنية هي الأخرى وضمن منظور التخطيط التنموي إن يعاد النظر بمفاهيم الكثافات السكنية العالية وبالتالي وضع استراتيجيات في التخفيف من حدة الكثافة وذلك بخلق مساحات وفضاءات ومناطق تسلية وإزالة البيوت الأيلة للسقوط وإزالة أخرى لعمرها وأخرى لحاجات التخطيط وهذا يتطلب

خلق مناطق سكنية جديدة أخرى إي وجود الحاجة needs كطلب مضاف للطلبات الأخرى من العجز والمساكن دون المعيار والطلب الكامن* انظر إلى الخرائط الآتية:

- لتقييم وضع المحلة السكنية استعين بمديرية احصاء بابل حيث ان لها مؤشرات عن كل محلة وحسب الوضع الاجتماعي الاقتصادي وهنا استخدمنا المقياس الرتبي فاعطينا رقم (٦) للمحلة التي في حالة ممتازة وبالنزول بعدها حتى الوضع (١) يعني محلة وضعها المعياري ضعيف.
- وفق ماطر حناه سابقا تبرز مدي الحاجة الملحة إلى معالجتها وفق أسس تخطيطية وعمرانية وسياسة إسكانية سليمة حيث إن الدراسة للسكان تتطلب:
- *- ضرورة معرفة حجم السكان الحالي والمستقبلي لتأثيره القوى والمباشر على التغيرات التي يمكن أن تمس الهيكل العمراني للمدينة.
- *- معرفة حجم الأسرة وعدد أفرادها واتجاه نموها إذ أن ذلك يمكن أن يساهم في حد كبير في تحديد الحاجة الفعلية للوحدات السكنية وبالتالي تخطيط الأحياء السكنية الجديدة المطلوبة واتجاه توسعها.
- *- معرفة التركيب العمري للسكان ومعرفة القادرين على العمل وفئات الاعمار المختلفة لتهيئة ما يحتاجونه سواء أطفال أم كبار الخ
- *- معرفة الكثافات السكانية وتوزيعها على الأحياء في المدينة ببيان لنا المناطق المكتظة في المدينة وما تحتاجه هذه من خدمات وفضاءات .

وبشكل عام وجد أن العجز في الوحدات السكنية تتماشى مع حجم المركز الحضري ومن اختبار درجة العلاقة ما بين العجز والسكان في المراكز الحضرية في محافظة بابل وجد أن معامل الارتباط عالي ولمدينة الحلة ($R=0,90$)، كذلك وجد أن القسم الكبير من الوحدات السكنية الكلية دون المعيار وجدت من بين مراكز أفضية المحافظة كان في مدينة الحلة وقد بين أن معامل الارتباط ما بين حجم السكان والمساكن دون المعيار يكون ($R=0,90$)، المتجاوزين تظهر وجه آخر لمشكلة السكن وخصوصا في مدينة الحلة حيث تظهر أعداد المتجاوزين على تنظيمات استعمالات الأرض التي أعدها التصميم الأساس المعد للمدينة والتجاوز على استعمالات غير سكنية أو استعمالات معدة للترفيه أو مناطق خضراء أو أراضي تعود للبلدية اولوقف عام اوتجاوز على محرمات الشوارع اوتجاوز على أرصفة الشوارع الرئيسية والمحلية أو التجاوز في البناء لمحرمات الشوارع أو التجاوز على ممتلكات عامة من قبل الجيش أو منظمات أخرى أو التجاوز في تغيير الاستعمال من ترفيهي إلى تجاري الخ وطبعا التجاوز واضح في البناء بمناطق أساسها أراضي زراعية أو أراضي تعود للدولة الخ وقد بين أن معامل الارتباط بين المتجاوزين وحجم المركز الحضري في محافظة بابل أن مدينة الحلة تتمتع بمعامل ارتباط هو ($R=0,85$)، إن درجة الارتباط هنا عالية في حين انه في دراسة لبغداد وجد معامل الارتباط ما بين التجاوز وحجم المركز الحضري هو ($R=0,50$) • والسبب إن في بغداد رغم عمليات التصنيع السريعة وتدفق المهاجرين إليها بكثرة وكانت حينها المفاهيم تؤكد أن هناك علاقة بين التصنيع وحجم المركز الحضري والتجاوز ولكن هنا الامر لم يتخذ تلك العلاقة العالية بين حجم المركز الحضري وبين التجاوزات إذا ما استطاعت السياسات الحكومية من مجابهة الهجرة السريعة لمناطق توفر فرص العمل من خلال تحديد مواقع الصناعات فيها وتقديم أسس بنوية للمهاجرين من خلال التوفير السريع للسكن كما حصل في الثورة أو مدينة الصدر حاليا وعلى عكس ذلك في الحلة حيث الصناعات توقفت والهجرة مستمرة ولم تقابل الهجرة بتوافر فرص عمل ولا توفير سكن الامر الذي يبوح بارتفاع العلاقة ما بين التجاوز وحجم المركز الحضري لمركز قضاء الحلة .

وبشكل عام أن ليس هناك ارتباط قوي بين المتجاوزين وبين العجز في المساكن دون المعيار كما نلاحظه في الجدول الآتي

* تم احتساب القيم من خلال اعداد المساكن دون المعيار والعجز في المساكن لمجملة مدينة الحلة وعلى مستوى مخطتها الستون أي اعداد مساكن كل محلة سكنية واعداد المساكن دون المعيار لكل محلة سكنية مع العجز في المساكن لكل محلة سكنية.

X¹ السكان

X² العجز في الوحدات السكنية

X³ التجاوز

X⁴ المساكن دون المعيار

إن مشاكل الإسكان في مدينة الحلة لا يمكن تفسيرها إلى عامل النمو الحضري السريع فقط بل هنا عوامل رئيسية سابقة وحالية نوجزها كمايلي:

١- الاستثمارات الواسعة في القطاعات المختلفة في مدينة الحلة سواء أكان سابقا ضمن خطط التنمية الانفجارية في عام ١٩٧٧ وماقبلها من الطلب على المواد الإنشائية المختلفة للحاجة الماسة إليها جعل هذا ينعكس على شحه المواد من طابوق وسمنت ومواد اخري في الطلب العالي للمواطنين مما عقد المشكلة وزادها وخلق طلب كامن عالي إضافة للطلب الموجود حينها وما زاد في المشكلة إن انصرفت المؤسسات الداعمة لسوق السكن في شحه مواردها ولم يستطع سوق العرض السكني

يجاري سوق الطلب نتيجة للمتغيرات السريعة التي مرت بها العراق والحلة معا حيث العمالة حينها الوافدة من مصريين وهنود وكوريين الخ خلق طلبا على سوق السكن أو متغيرات تتعلق بالحروب وانحسار الموارد المالية للدولة واستمرت المشكلة تتراكم أكثر من ثلاثة عقود ولغاية الوقت الحاضر.

٢- نتيجة للسياسات الخاطئة في دعم مشاريع التنمية الإقليمية والتنمية الصناعية والزراعية إن ساهمت بتفاقم مشكلة الإسكان حيث التدهور في التنمية الريفية ودعم الزراعة من ماء وكهرباء وبيذور وتسويق ومال وحماية التربة ومكافحة الأمراض نري تدهور في الأراضي الزراعية بشكل حاد وسريع دفعت بالعديد من سكان الأرياف إلى الهجرة إلى المدن مما خلق ضغطا اضافيه اخر البقية الضغوط مما فاقم مشكلة الاسكان ومعاييرها في المدن.

٣- التضخم الحاد الذي رافق النظام السابق لفترات طويلة زاد من الاعباء على السكان الريفيون الى اضافة الى مايقابلة من تدهور انتاجية الارض والتطوع للجيش أو الالتحاق بالجيش ترك الكثير من الفلاحين أراضيهم ولايستطيع اطفالهم بالقيام بدلهم بزرع الأرض إما لصغرهم أو لعدم خبرتهم أو لتندي الإنتاج لظروف التربة والماء ساهمت هي الاخرى بالهجرة إلى المدينة إي الحلة مما خلق أعباء أخرى على السكن.

٤- لم تستطع السياسات الإسكانية القديمة من جمعيات ومؤسسات الخ من مجابهة سوق الطلب بل وقفت عاجزة أمام المشكلة فأذا منحت أراضي ولكن من يمول المشروع وفق التضخم العالي وارتفاع الأسعار الجنوني ,هذا كان سابقا وحاليا وفرت الأراضي بدون ضوابط وشروط الإسكان زاد من عبئ المساكن دون المعيار وتدهور سوق

	X ¹	X ²	X ³	X ⁴	X ⁵
X ¹	١,٠				
X ²	٠,٩٩٧	١,٠			
X ³	٠,٥١٥	٠,٤٦٥	١,٠		
X ⁴	٠,٩٩٩	٠,٩٩٦	٠,٨٥٤	١,٠٠	

العرض السكني في المدينة من تدني شروط تنوع مناطق المدينة حسب الحالة الاجتماعية الاقتصادية وتدني خدمات البلدية والفوضى في نوعية وشكل البناء وعدم مراعاة التطبيق كله يضيف عبا على معايير السكن في المدينة وتدنيها .

٥- لم تفهم بعد معايير العيش standard of live فان توفر وحدة سكنية لايعني انتفاء الحاجة المستمرة في تطوير مستلزمات الوحدة السكنية من فضاءات وغرف ومرافق وخدمات وتسهيلات إضافة إلى حصة الفرد من غرف الخ وهذه أسس مهمة في تطوير ودراسة إي سياسة إسكانية .

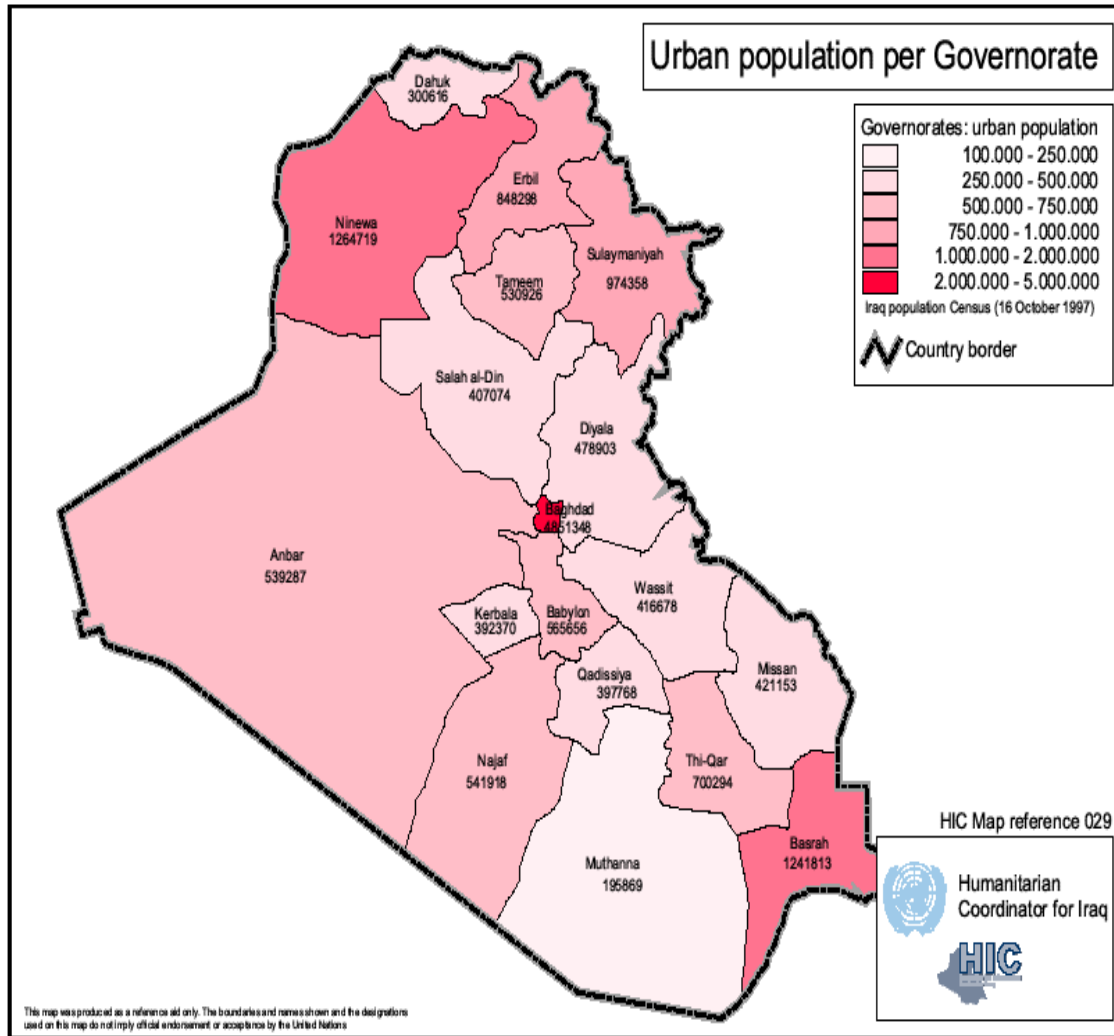
٦- التدهور الاقتصادي ساهم بتزايد مشكلة السكن وخصوصا بعد سقوط بغداد عام ٢٠٠٣ وسياسات الدولة غير واضحة وغير فعالة وعملية في الكثير من المسائل سواء في مايتعلق بالصناعة ودعمها ووضع خطط إستراتيجية لإعادة تنظيمها واحياءها وجعلها تقف أمام الغزو الصناعي الإقليمي والدولي أو في فيما يتعلق بالزراعة وحل مسائلها المعقدة من المياه وتدهور انتاجية التربة وقلة الإنتاج الخ الامر الذي أصبح فيه القطاع الزراعي المحلي شبة غائب كل هذا وبقيّة العوامل التي تساهم في انخفاض المستوى المعاشي أن ساهمت في الهجرة إلى المدن للحصول على فرص عمل ومتابعة من ازدياد الضغط على ووضع المدينة وعلى الأخص مشكلة السكن ولا ننسى عمليات

الإرهاب والتهجير لقسري قد فاقم مشكلة السكن ورفع الأيجارات في المدينة إضافة إلى ارتفاع في اجور العمل رغم انخفاض اسعار المواد الأولية التي تدخل في بناء المساكن ولكن يضاف إلى ارتفاع اسعار المضاربة في الأراضي هي الأخرى ساهمت في زيادة الطلب على السكن وزيادة مشكلة السكن في المدينة .

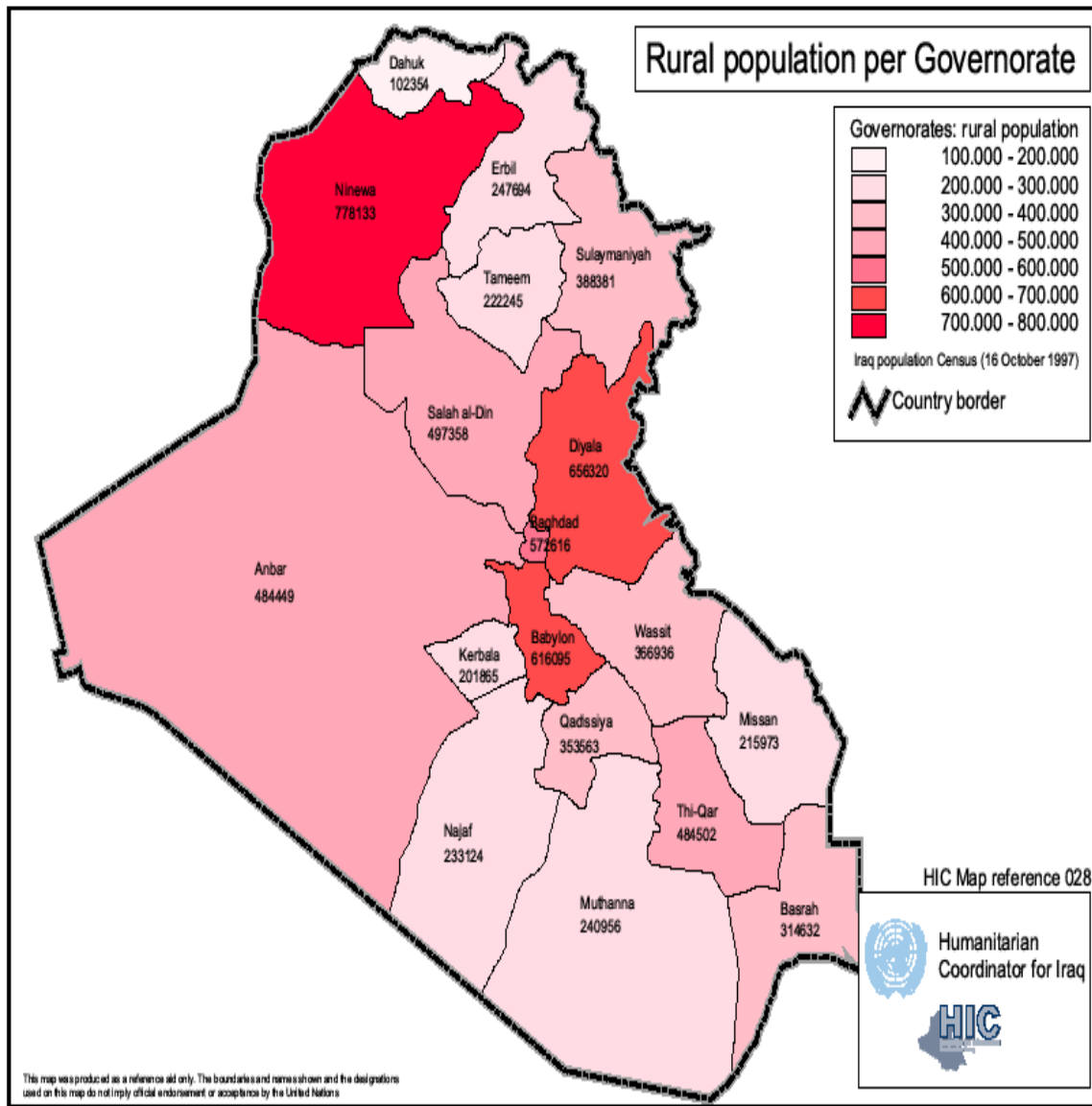
المصادر:

- ١- "U.N, Revision ٢٠٠٩ The World urbanization Prospects: Economic & Social Affairs" New York, ٢٠١٠.
- ٢- "Harmonious" ٢٠٠٨\٢٠٠٩: State Of The World Cities Unite Nation "Eathscan Publishing , London-Sterling, ٢٠١٠
- ٣- "Population Distribution Urbanization, Internal Migration and United Nation" Developement "Population, un. New York.
- ٤- www.albankaldawli.org/economic_indicators/Iraq
- ٥- مديرية إحصاء بابل , بيانات غير منشورة.
- ٦- www.hiciraq.org/mapcentre/interactivemaps/index
- ٧- ibid
- ٨- وزارة التخطيط, الجهاز المركزي للإحصاء, المجموعة الإحصائية لسنة ١٩٩٧ , بغداد .
- ٩- www.Timeanddate.com/eather/iraq/hillah
- ١٠- www.global_security.org/military/world
- ١١- مديرية بلدية الحلة, بيانات غير منشورة.
- ١٢- المصدر أعلاه.
- ١٣- الشمري, احمد صالح "نظم المعلومات الجغرافية من البداية", بغداد, الطبعة الأولى, ٢٠٠٧ .
- ١٤- مديرية بلدية الحلة, بيانات عن أسماء المحلات وأعداد مساكنها وأعداد مساحتها وأعداد أفرادها الخ , بيانات غير منشورة .
- ١٥- الخرائط من عمل الباحث حسب ٩, ٢ .gis
- ١٦- المصدر نفسه .
- ١٧- المصدر نفسه .
- ١٨- المصدر نفسه .
- ١٩- المصدر نفسه .
- ٢٠- المصدر نفسه .
- ٢١- المصدر نفسه .
- ٢٢- المصدر نفسه .

الخريطة (١) السكان الحضر لكل محافظة في العراق (٦)



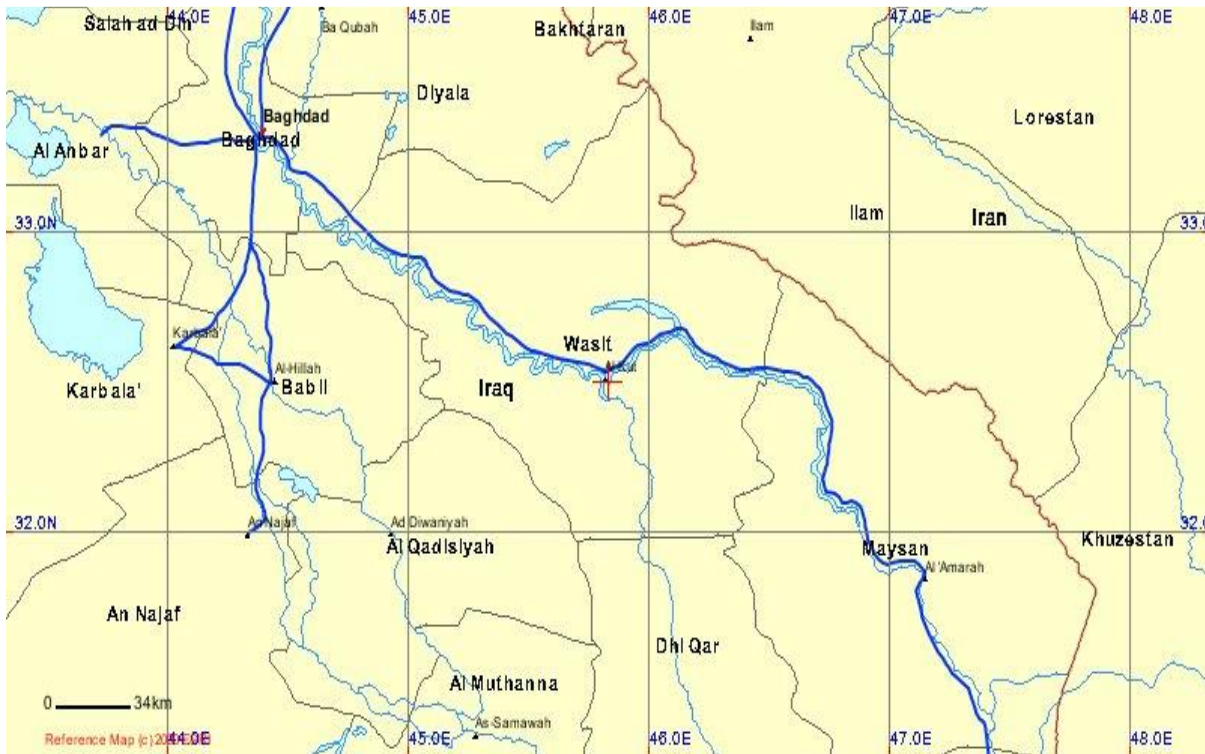
المصدر : من عمل الباحث



المصدر : من عمل الباحث

الخريطة (٢) السكان الريفي لكل محافظة في العراق (٧)

الخريطة (٣) موقع الحلة بالنسبة للمحافظات المجاورة (١٠)



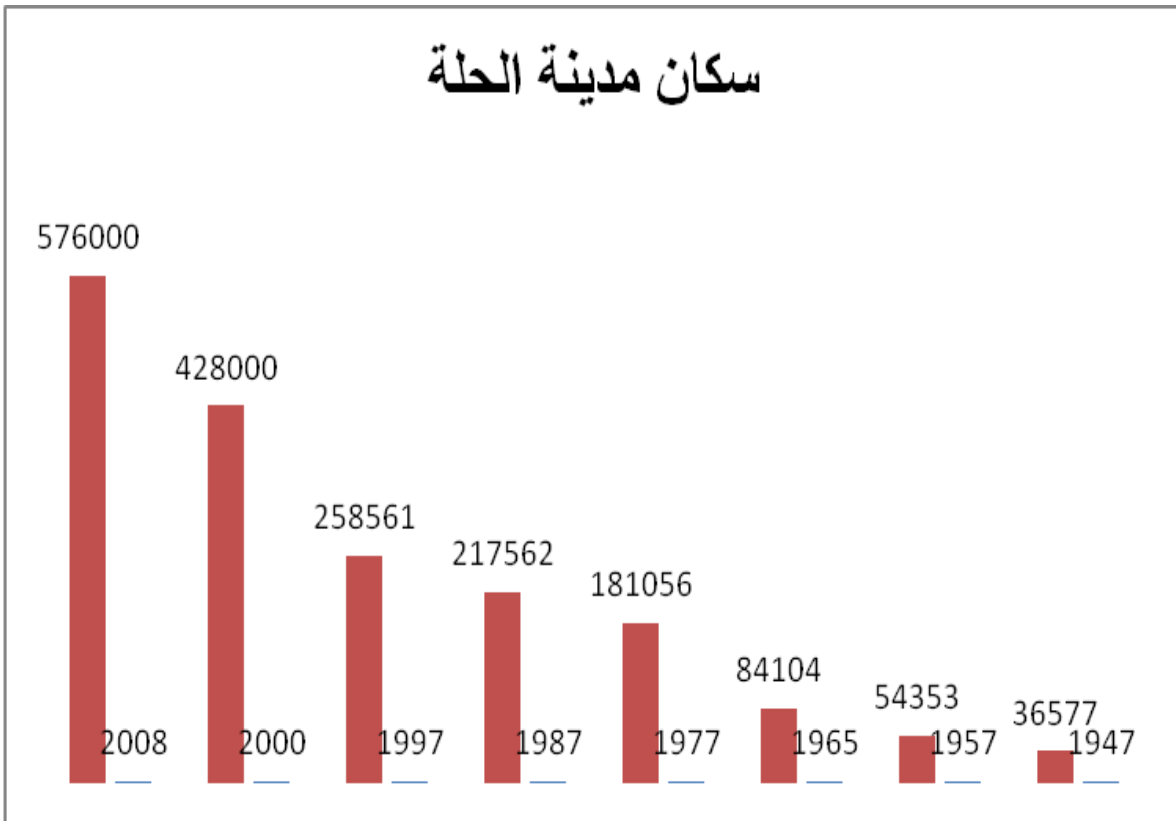
النمو العمراني الحضري لمدينة الحلة:

السكان: بلغ عدد سكان مدينة الحلة وحسب الجدول الآتي (١١)

جدول (٢) سكان الحلة

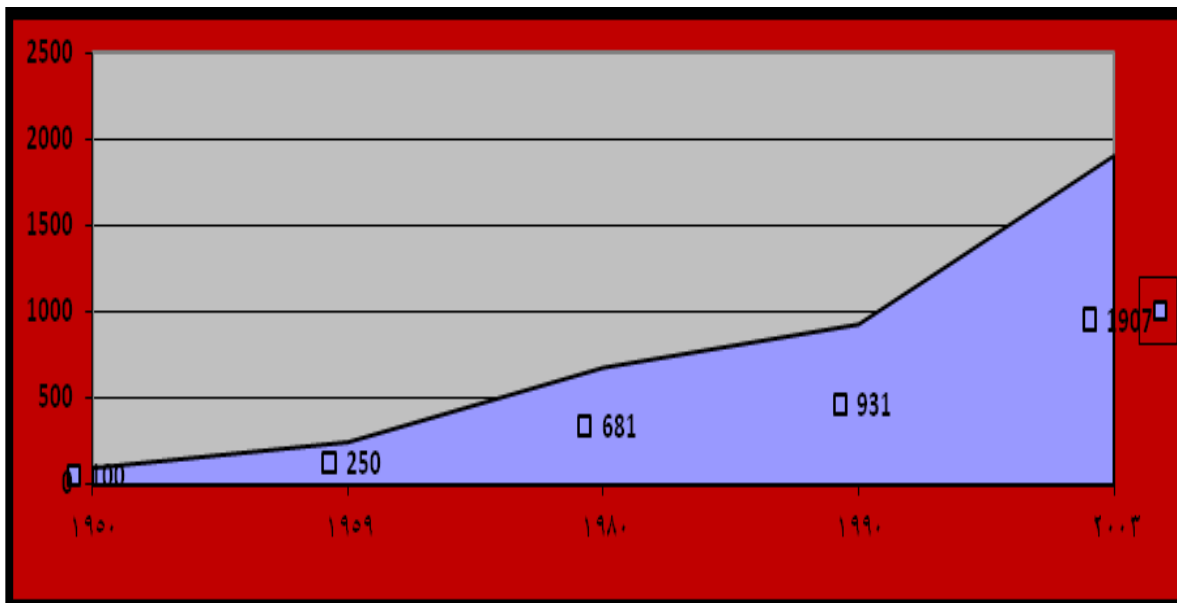
٣٦٥٧٧	١٩٤٧
٥٤٣٥٣	١٩٥٧
٨٤١٠٤	١٩٦٥
١٨١٠٥٦	١٩٧٧
٢١٧٥٦٢	١٩٨٧
٢٥٨٥٦١	١٩٩٧
٤٢٨٠٠٠	٢٠٠٠
٥٧٦٠٠٠	٢٠٠٨

شكل (١) سكان مدينة الحلة



شكل (٢) التطور المساحي لمدينة الحلة

المصدر : من عمل الباحث

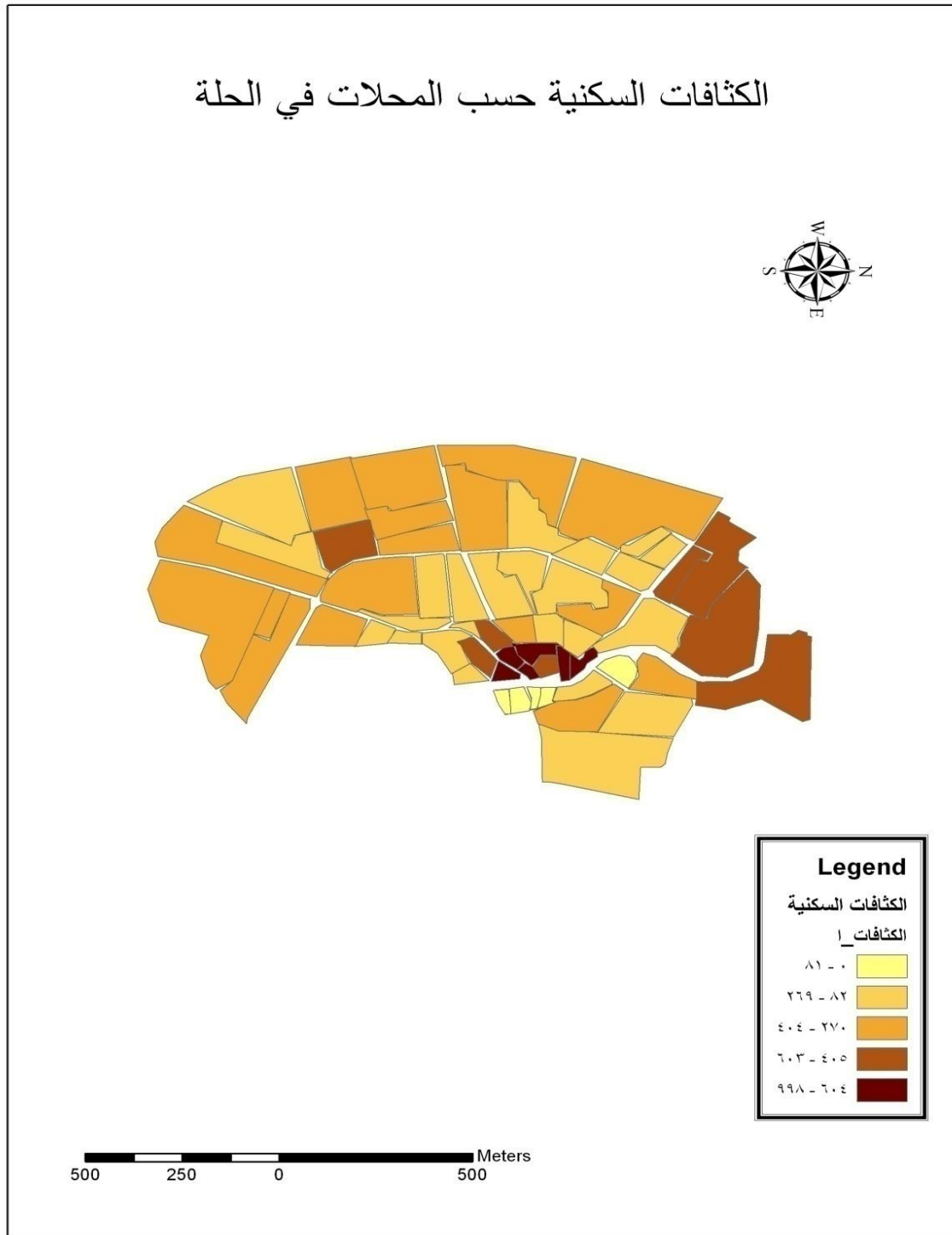


خريطة (٤) أسماء المحلات السكنية في الحلة (١٥)

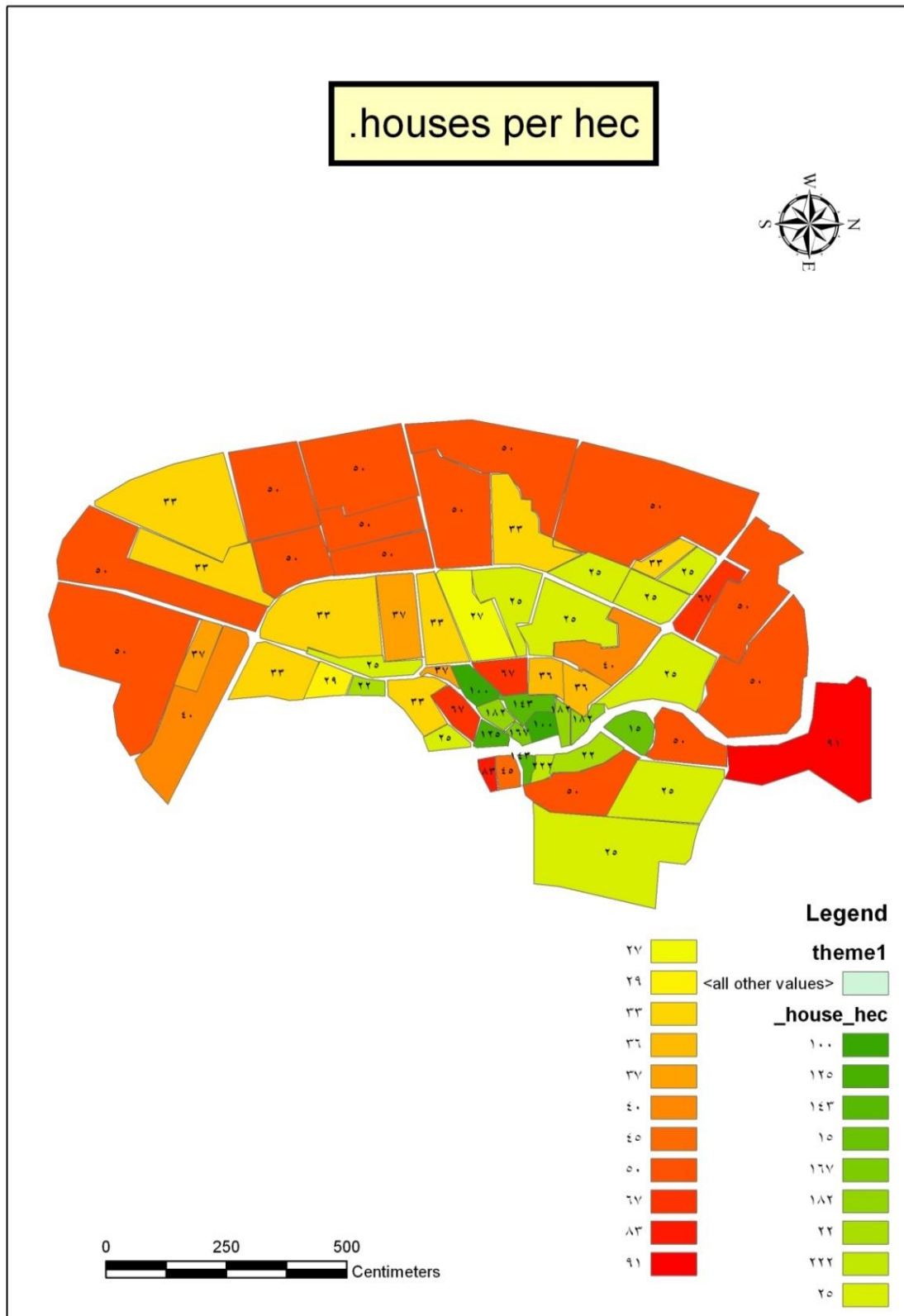


المصدر : من عمل الباحث

خريطة (٥) توزيع الكثافات السكانية حسب المحلات (١٦)

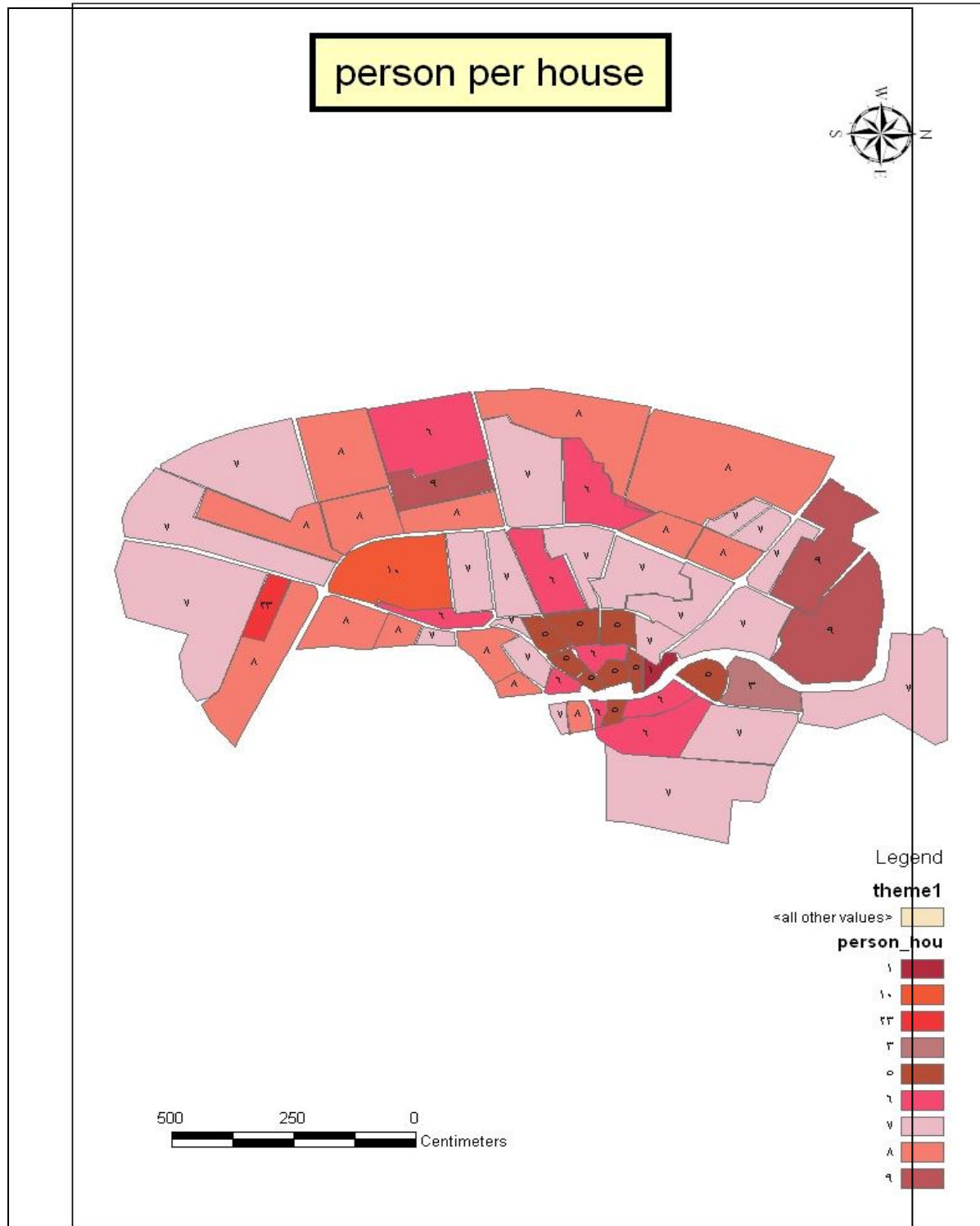


المصدر : من عمل الباحث

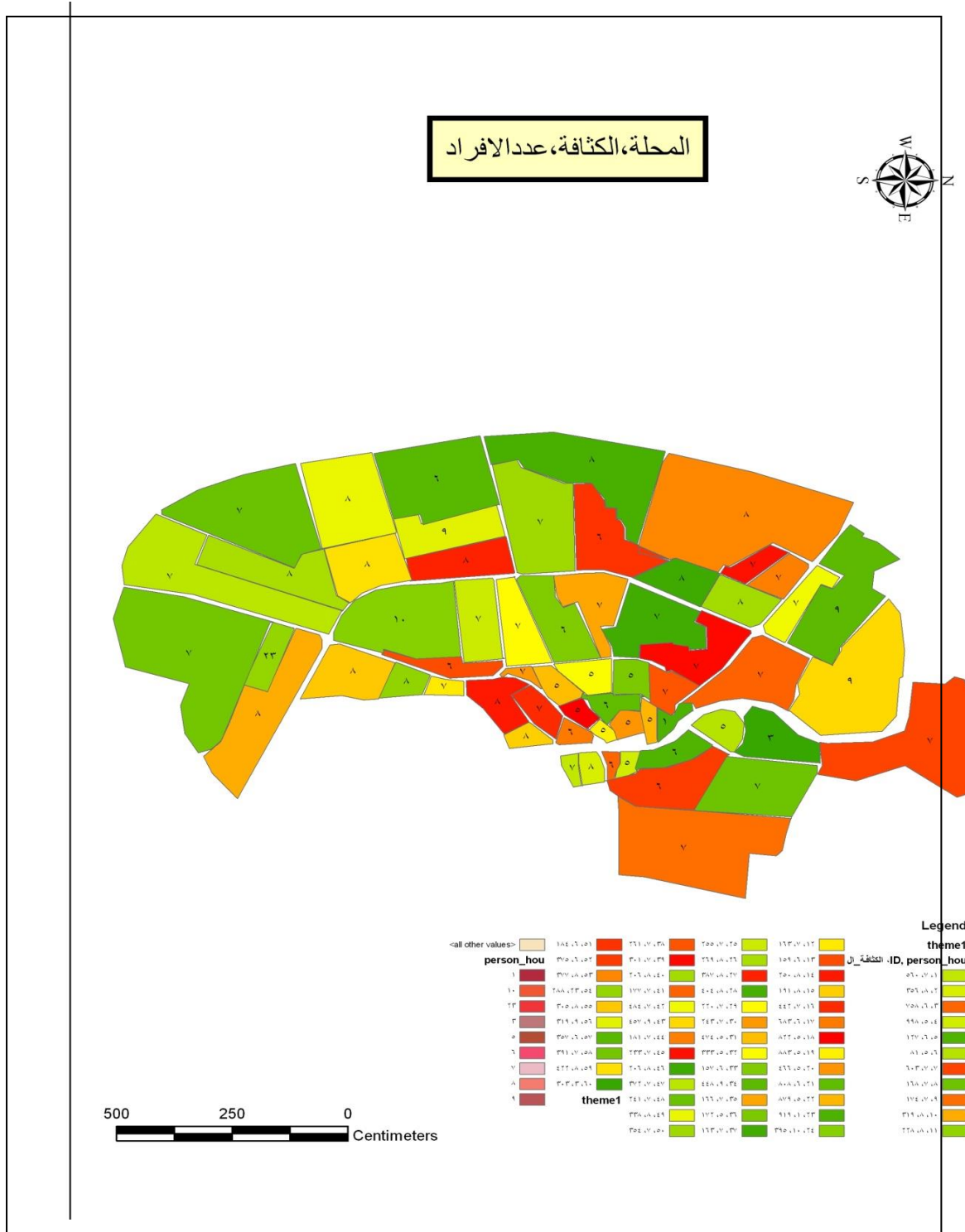


المصدر : من عمل الباحث

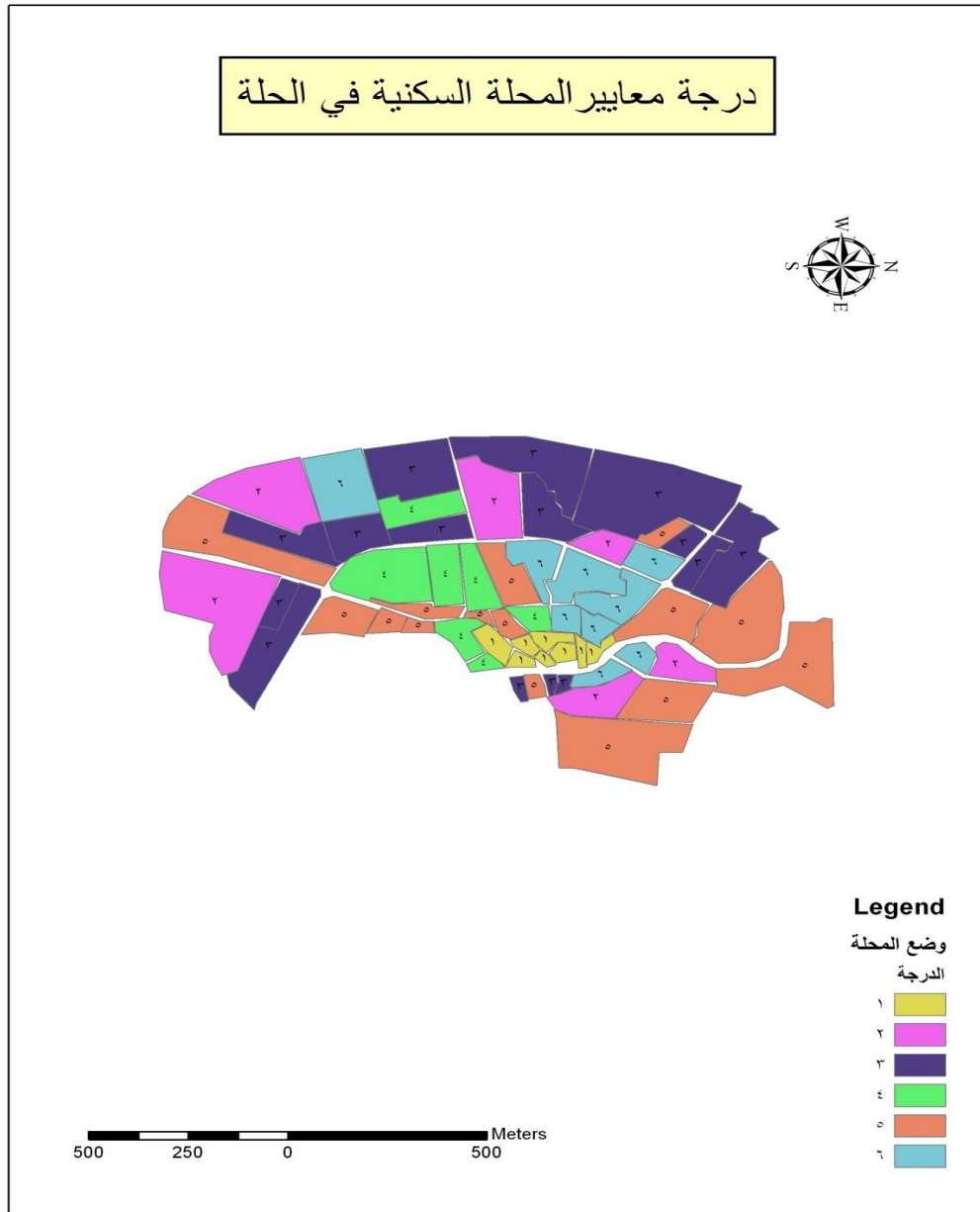
خريطة (٧) أعداد الأفراد لكل مسكن وحسب المحلات في الحلة (١٨)



المصدر : من عمل الباحث

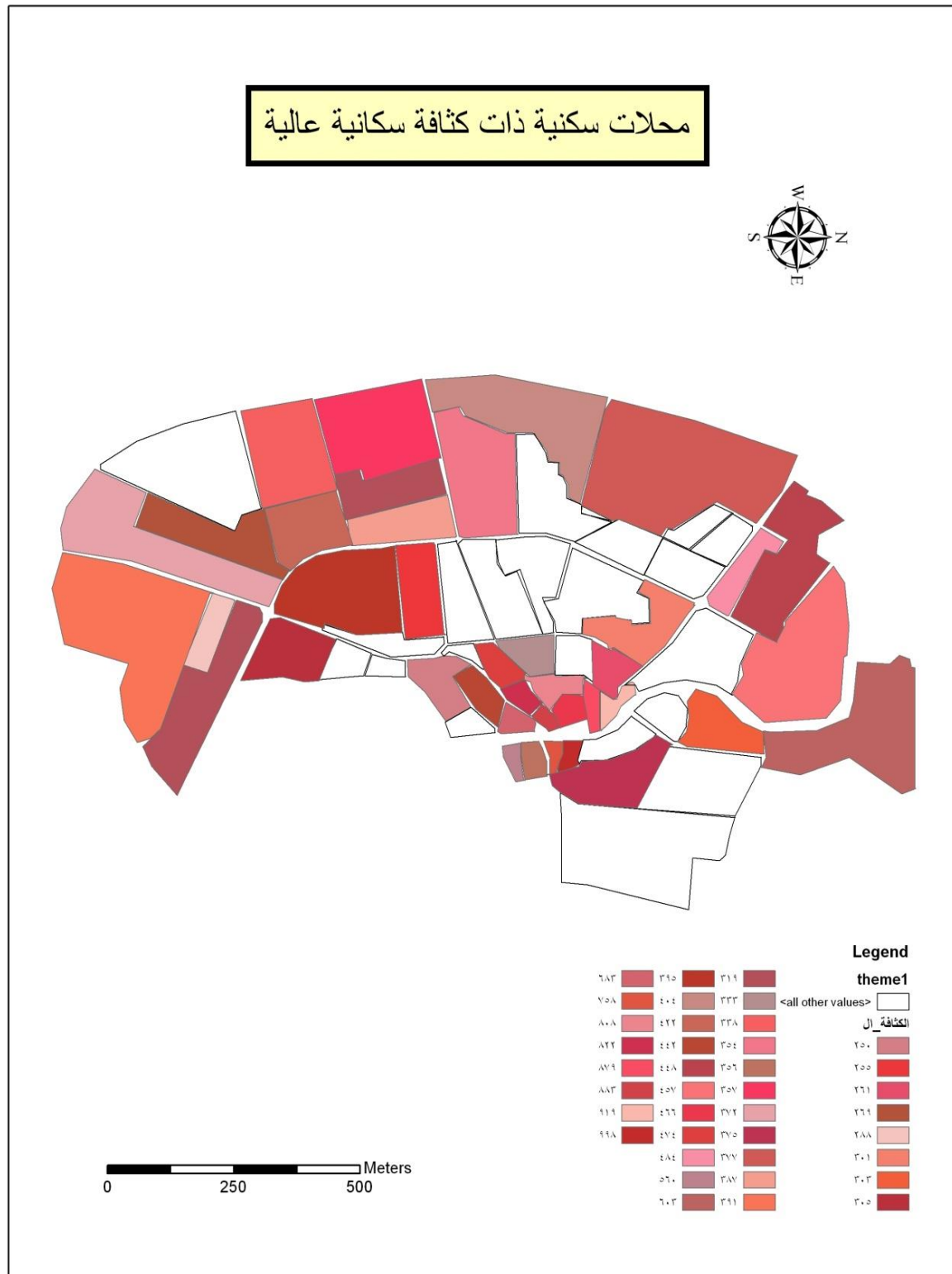


المصدر : من عمل الباحث



المصدر : من عمل الباحث

خريطة (١٠) تبين المحلات السكنية ذات الكثافات السكانية العالية في الحلة (٢١)



المصدر : من عمل الباحث

خريطة (١١) أعداد اسر تتجاوز أعداد المعايير الموضوعية لكل محلة سكنية في الحلة (٢٢)

المصدر : من عمل الباحث